رئيس الوزراء في افتتاح ورشة العمل الأولى حول خلق شراكة فاعلة مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية :

توجيه وزارة الأشغال بمعالجة تدهور الطرق

صنعاء / سبأ:

وجه الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والطرق على مضاعفة الجهود لمعالجة تدهور الطرق التي أنفقت عليها الأموال الطائلة وتعرضها للتهالك من خلال الصيانة المستمرة لها.. مشددا على ضرورة المشاركة المحلية في هذه العملية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء في افتتاح ورشة العمل الأولى حول "خلق شراكة فاعلة مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية" نظمتها وزارة الأشغال العامة والطرق بمشاركة الوزارات المعنية وممثلين عن السلطة المحلية وتستمر يومين , أن على وزارة الأشغال العامة تطبيق لائحة تصنيف المقاولين بصورة صارمة ومسؤولة والتأكد من قدرات وإمكانيات المقولين في التنفيذ السليم والتقيد بالمواصفات والمقاييس الدولية المحددة للمشاريع قبل توقيع العقود.

الحكومة ستوفر المخصصات المالية الكافية لتنفيذ المشاريع المعتمدة

خطوات بناء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود ترجمة لتوجيهات رئيس الجمهورية

وقال الدكتور مجور " أن الجهات المعنية على المستويين المركزي والمحلي تعي الدور التنموي الهام الذي تضطلع به وزارة الأشغال العامة والطرق وأهمية مساندتها ماديا وفنيا لتتمكن من تنفيذ مشاريع الطرق والإسكان على النحو المطلوب لما فيه تعزيز جهودها للانتقال بهذين القطاعين إلى مرحلة جديدة ومتطورة تواكب تطلعاتنا جميعا في الجودة والعمل النوعي".

وأشار إلى أن أهمية الورشة تتمثل في تعزيز الشراكة مع السلطة المحلية وهو المرتكز الذي تراهن عليه القيادة السياسية بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية, في اللامركزية والانتقال بالتنمية الريفية والمحلية إلى مراحل متقدمة ملؤها الحراك والكفاءة والانتاجية المعززة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد الدكتور مجور أن الحكومة ستوفر المخصصات المالية الكافية لتمكن وزارة الأشغال من العمل بكفاءة عالية في تنفيذ المشاريع المعتمدة وتلافي الأخطاء السابقة في الكثير من المشاريع

ومساندة الوزارة للقضاء على ظاهرة المشاريع المتعثرة بصورة منهجية ودعم توجهها لتعزيز أداء الطرق وحل المشاكل التي تواجهها أولا بأول من خلال تشكيل المجلس الأعلى للطرق.

وأشاد رئيس الوزراء بالخطوات التي قطعتها الوزارة على طريق بناء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود وما تم انجازه في هذا الشأن عبر اللجنة المشكلة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ترجمة لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية وما تضمنه برنامج فخامته الانتخابي في هذا الجانب.

ولفت إلى انه من المقرر أن يبدأ تنفيذ باكورة المشروع السكني بألف وحدة سكنية في محافظة عدن خلال الأشهر القليلة القادمة و2200 وحدة سكنية لاحقا في محافظات أخرى وهو ما يجعل من هذا العام عاما للإسكان بغية تخفيف الأعباء عن ذوي الدخل المحدود.

إلى ذلك اطلع الأخ رئيس الوزراء عقب تدشين أعمال ورشة العمل على التصاميم النهائية الخاصة بمشاريع الإسكان المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة وعلى وجه الخصوص تصاميم المرحلة الأولى من الوحدات السكنية التي ستقام في محافظة عدن، إضافة إلى الدراسات والتصاميم الخاصة بمشروع الربط الإستراتيجي (صنعاء - ذمار- إب - عدن) والتي روعي فيها المواصفات والمقاييس الدولية المعتمدة لمثل هذه المشاريع.

وقد أشاد الدكتور مجور بالمستوى الفني والوظيفي والجمالي العالي الذي ساد تلك التصاميم .

موجها قيادة الوزارة بسرعة استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من الوحدات السكنية والطريق الإستراتيجي صنعاء - عدن , واللذين سيشكلان إضافة نوعية لنشاط الوزارة الخدمي .

من جهته أشار وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي إلى أهمية الورشة لمواكبة معطيات الديمقراطية وتجسيدها على الواقع من خلال خلق شراكة فاعلة مع السلطة المحلية للتخفيف من المركزية.

وقال" إن الشراكة تهدف الى منح السلطة المحلية صلاحيات حقيقية ضمن الأطر السليمة والواضحة التي تخدم أغراض التنمية وتفعل مضامين القوانين والنظم التي تخدم هذا الاتجاه " وأضاف " إن هذا التوجه يصب في السياق الذي يحقق أهداف المصفوفة التنفيذية الواردة في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية" وأكد وزير الأشغال العامة والطرق أن الحكومة تعنى بمشاريع التنمية ومنها مشاريع الطرق وتوليها أهمية خاصة من خلال رصد المخصصات الكبيرة في موازناتها وخططها التنموية باعتبار الطرق أساس التنمية والمرتكز الذي تقوم عليه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وزير الأشغال : اقتراح بتشكيل مجلس أعلى للطرق

وأشار إلى أن الوزارة أنجزت خلال العام الماضي مايقارب 1150 كيلو متراً من الطرقات.. بالإضافة إلى 12 ألفاً كيلو متر من الطرق تحت الإنشاء .

وقال " أصبح لدينا الآن شبكة طرق إسفلتية تزيد عن 12 ألف و700 كيلو متر " .

وأشار وزير الأشغال العامة والطرق إلى ان الوزارة تطمح خلال العام الجاري 2008م إلى إنجاز 1200 كيلومتر من الطرق .. لافتا إلى أنه تم مباشرة الإجراءات العملية للبدء بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الطريق الإستراتيجي عمران - عدن بطول 95 كيلو متر والممتد من مدينة صنعاء إلى بيت الكوماني بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية.

وأضاف أن الوزارة بصدد تنفيذ مشروع (باتيس - رصد - معربان) بتمويل من دولة قطر الشقيقة , وكذا استئناف العمل في طريق ذمار - الحسينية الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبدء في الإجراءات العملية لتنفيذ مشروع طريق (مأرب - البيضاء) والجزء المتبقي من مشروع طريق (نصاب - مودية).

وقال إن الوزارة تطمح خلال العام الجاري الانتهاء من تنفيذ خط الربط الدولي لطريق(المخا - الحديدة) ومشروع طريق التربة - طور الباحة , ومشروع طريق عتق - شبوة القديمة - الخشعة، ومشروع طريق الطفه - عوين والبدء بإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة لإعادة تأهيل طريق صنعاء - الحديدة , إضافة إلى عدد من مشاريع الطرق الإستراتيجية والرئيسية والثانوية .

واعتبر العام الحالي عاما للإسكان في توجه يتواءم مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية لتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين..لافتا إلى أن مشروع خليجي 20 يعد أحد المشاريع الإستراتيجية التي يقوم بها قطاع الأشغال بالوزارة بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة إلى جانب قيامه بالإشراف على إنشاء عدد من المباني الكبيرة مثل مبنى مجلس النواب.

واقترح وزير الأشغال العامة والطرق الإسراع في تشكيل المجلس الأعلى للطرق وبذل المزيد من الجهود لتوفير المخصصات الكافية من قبل وزارة المالية للتمكن من إنجاز الأعمال المطلوبة, ودعم الوزارة ببدل الإشراف طبقا للأنظمة والقوانين المتبعة . مؤكدا أهمية تفاعل السلطة المحلية مع أنشطة الوزارة في إطار شراكة حقيقية من خلال إثراء الموضوع بالنقاش الجاد والبناء للخروج برؤية واضحة وصيغة مشتركة تخدم المصلحة العامة .

حضر افتتاح الورشة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي, وعدد من أعضاء مجلس الوزراء ووكلاء الوزارات والجهات المعنية وسفير المملكة العربية السعودية بصنعاء علي بن محمد الحمدان وسفير دولة الكويت سالم غصاب الزمانان وسفير سلطنة عبدالله بن حمد البادي.

عقب ذلك بدأت الجلسة الأولى للورشة التي يشارك فيها 200مشارك يمثلون الوزارات المعنية ومكاتب الوزارة والوحدات الإشرافية في المحافظات وأمناء عموم المجالس المحلية والجهات ذات العلاقة والمختصين في قطاعات الوزارة .

وقدمت في الجلسة التي أدارها وكيل وزارة الأشغال لقطاع الطرق المهندس عبد الوهاب الحاكم 6 ورق عمل حول سبل تفعيل الشراكة بين الوزارة والسلطة المحلية، ومفهوم الشراكة ورؤيتها الإستراتيجية وآليتها ومشروع الطرق الريفية، والرقابة وضبط الجودة ، والدراسات والتصاميم وصيانة الطرق.

مطلوب اتفاقية "جنيف" يمنية!

فيصل الصوفي

ترسل قبيلة من مأرب رجالها إلى تعز لاختطاف مواطن بدعوى أن تاجراً أو مقاولاً ينتمي للقبيلة لديه مشكلة مالية هناك.. ويدخل رجال من قبيلة حاشد إلى العاصمة للثأر من شخص فيقتلوه ويقتلون معه عدداً من الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا يمرون في الشارع أو ساحة المعركة.. قبيلة تدعي أن الحكومة حبست أحد أفرادها فتقوم بقطع طريق صنعاء/عدن، وقبائل لديها مسائل خاصة مع الحكومة فتختطف مهندس طريق وتقطع إمدادات النفط والغاز عن المدنيين وسكان المدن.. قبيلة تزعم أن قبيلياً فيها أوقفت رواتبه فإذا هي توقف الناقلات التي تزود سكان المدينة بالسكر والقمح.. شيوخ قبائل يريدون ابتزاز الحكومة فيأوون الإرهابيين ويضربون السياحة والنشاط الاستثماري.

بصراحة هذه الأنشطة صارت مضرة بمصالح السكان أو المواطنين، وإذا كانت الحكومة لا تقدر على مواجهة هذه الأعمال أو إذا كانت قد قررت الخضوع للقبائل وشيوخ ونقباء القبائل، أو إنها لا ترغب في إخضاعهم للقانون، فهذا شأن هذه الحكومة.. لكن بالنسبة لنا نحن المواطنين المتضررين من هذا السلوك نطالب مجلس النواب - الذي يضم شيوخاً وممثلي قبائل - أن يبادر إلى تقنين هذا العنف..

إن مجلس النواب الذي صادق على اتفاقيات جنيف الدولية بشأن تقاليد وأخلاقيات وآداب الحرب، من واجبه أن يجري مباحثات مع القبائل وشيوخها في اليمن للوصول إلى اتفاقية وطنية شبيهة باتفاقيات جنيف، فالقبائل إذا كانت تمارس عنفها على الحكومة المسكينة لا يجب أن تمارس نفس العنف على المواطن المدني.

وعلى وجه الخصوص يجب أن تنص الاتفاقية على أنه ليس من حق القبائل شن هجوم مباغت على العاصمة أو عدن أو أي مدينة أخرى قبل إعطاء مهلة للسكان المدنيين لمغادرة مكان الهجوم، وأنه إذا كان من حق قبيلة أن ترسل مجموعة من أفرادها للثأر من شخص داخل العاصمة فعليها أن تتجنب قتل المدنيين.. وفي كل الأحوال يجب على القبائل عدم التهديد بإفناء الأحياء وقطع إمدادات الغذاء والطاقة، وعليها أن تمكن الأسرى والمختطفين من حقهم في الاغتسال واستخدام فرشاة الأسنان وأن تزودهم بملابس داخلية، وفي كل الأحوال لا يجوز تعذيب أو قتل المختطف!

خلال لقائه مدير عام منظمة العمل العربية

مجور : تتطلع إلى مساهمة المنظمة في إعداد الدراسات الخاصة بمتطلبات السوق من العمالة

صنعاء / سبأ:

ناقش رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أمس بصنعاء مع مدير عام منظمة العمل العربية احمد محمد لقمان علاقات التعاون بين بلادنا والمنظمة العربية وتوجهاتها للفترة المقبلة في المجالات التشريعية والفنية المتعلقة بالعمل وسوقه وتطوير العلاقة بين أطراف العمل الثلاثة

إضافة إلى الجوانب المتعلقة بتصميم البرامج التأهيلية والتدريبية الحديثة.

وقد نوه الدكتور مجور إلى العلاقات القائمة بين بلادنا ومنظمة العمل وأكد تطلع الحكومة إلى الدعم الفني للمنظمة العربية في جانب تطوير تشريعات العمل وإعادة هيكلة مؤسسات التعليم الفني والمهني لمواكبة التغيرات والاحتياجات الناشئة في سوق العمل المحلي والإقليمي.. مشيرا إلى إمكانية الاستفادة من مساهمة المنظمة في إعداد الدراسات والمسوحات الخاصة بمتطلبات السوق من العمالة المؤهلة وكذا تقييم البرامج التدريبية المتخصصة التي من شأنها تحقيق هذه الغاية.

من جانبه أكد أحمد لقمان حرص المنظمة العربية على تعزيز علاقاتها مع بلادنا في مختلف المجالات المرتبطة بالعمل والعمال.. مشيرا إلى برنامج العمل المشترك بين المنظمة ووزارة العمل الجاري تنفيذه حاليا بمشاركة ممثلي أطراف العمل الثلاثة في اليمن وجيبوتي والخاص بتشريعات العمل والمفاوضات الجماعية بين الأطراف الثلاثة ..مستعرضا المشاريع المختلفة التي نفذتها المنظمة العربية خلال الفترة القليلة الماضية والمتعلقة بوضع التوظيف في الوطن العربي وتطوير دور القطاع الاستثماري في امتصاص البطالة عبر توفير العمالة اللازمة لإدارة وتشغيل المشاريع الاستثمارية .. مشيرا بهذا الخصوص إلى توجه منظمة العمل العربية الخاص بإقامة المؤتمر الثاني للاستثمار والتشغيل في الجمهورية اليمنية بمشاركة الجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنية وذات العلاقة.

حضر اللقاء وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وأعضاء الوفد المرافق للمسؤول العربي.

في افتتاح ورشة عمل حول التقييم الوطني الذاتي للاحتياجات

وزير الصناعة : التسهيل التجاري بين الدول المفتاح الرئيس للاستفادة

مسؤولة بمنظمة الجات : اليمن حقق تقدماً في مفاوضات إنجاز عضويتها الكاملة

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى يحيى المتوكل أن المفتاح الرئيس للاستفادة من الانفتاح التجاري هو تسهيل التجارة بين الدول .

وقال الدكتور المتوكل في افتتاح ورشة عمل تستمر خمسة أيام حول التقييم الوطني الذاتي للاحتياجات و الأولويات في مجال تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية - إن موضوع تسهيل التجارة يشكل أهمية بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة أو النامية أو الأقل نموا، ويرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة فرص الاستثمار و خلق فرص العمل و كذا يعتبر محورا هاما و أساسيا لتحقيق النمو في اقتصاديات الدول.

وأوضح أن الورشة التي ينظمها مكتب الاتصال وبالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع سكرتارية المنظمة بمشاركة 40 مشاركا يمثلون الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة - تمثل استمرارا لنهج منظمة التجارة العالمية الساعي لتقديم العون والمساعدة لأعضائها والدول الساعية للانضمام إليها ومن ضمنها بلادنا في مختلف قضايا المنظمة بما في ذلك عملية الانضمام وما يتعلق بمفاوضات التجارة العالمية الحالية المتمثلة بجولة مفاوضات الدوحة.

وأشار وزير الصناعة والتجارة إلى أنه لا يمكن بإجراء واحد إزالة كافة العوائق التي تقف في وجه التجارة بين الدول.

وقال المتوكل: كثيرا ما يكون المطلوب هو إصلاح بعيد المدى يتضمن تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية وإعادة هيكلة العمليات الحكومية وتطوير أشكال جديدة في التعاون والثقة بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، والحصول على التمويل اللازم للاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية.

وأضاف أن بعض تطبيقات المعلومات و الاتصالات الداعمة للإجراءات الجمركية الحديثة والمتطورة يتطلب تعلمها جهودا كبيرة على المستويين الوطني والدولي، و هنا يبرز دور المنظمات الدولية لتقديم الدعم الفني و بناء القدرات و دعم برامج الإصلاح الوطني التي تصب في هذا الاتجاه.

وأكد على المشاركين من كل من الجانب الحكومي و القطاع الخاص ضرورة تحقيق أكبر استفادة ممكنة لتحقيق الهدف الرئيس من الورشة والمتمثل بإجراء التقييم الذاتي لاحتياجات وأولويات اليمن من الدعم والمساعدات الفنية وبناء القدرات في مجال تسهيل التجارة وبما يعزز من قدرة اليمن على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية الحديثة و تطوير القواعد التي تعالج المعوقات التي تقف أمام توسيع وتسهيل التجارة بين اليمن وشركائها التجاريين في إطار منظمة "الجات".

من جانبها أشارت مسؤولة الشؤون الاقتصادية بمنظمة "الجات" منه رشدي حسن، إلى أن الورشة تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية الأول: المعاونة في تعريف احتياجات التعاون الفني وتنمية القدرات الوطنية اليمنية وتحديد الأولويات اللازمة لتنفيذ المقترحات المقدمة من أعضاء المنظمة نحو زيادة توضيح وتحسين المواد 5 و 8 و 10 من اتفاقية الجات.

والثاني :مساعدة اليمن في تحديد موقفها التفاوضي تجاه المبادرات و الإجراءات المقترحة في إطار المفاوضات الجارية حول تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية بجنيف،فيما الهدف الثالث يتمثل بالعمل على استمرار الحوار الوطني الفعال فيما بين المؤسسات والجهات اليمنية المعنية بتسهيل التجارة .

وأكدت أن المنظمة ستعمل مع المشاركين على إعداد التقييم الذاتي الوطني في مجال تسهيل التجارة، وعلى تيسير المناقشات وتقديم المشورة والإيضاحات على ضوء تطور المفاوضات في إطار جولة الدوحة للتنمية وفي ضوء تجارب المنظمة في التقييم الذاتي في 11 دولة نامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وهنأت الخبيرة الدولية اليمن على التقدم الذي حققته في مفاوضات إنجاز عضويتها الكاملة للمنظمة ومشاركتها النشطة في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية وخصوصا في مجال تسهيل التجارة.